الأمم المتحدة

A/65/714–E/2011/70

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٢٤ من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
١٨ كانون الثاني/يناير، ١٥-١٨ شباط/فبراير
و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال
برنامج العمل الأساسي للمجلس

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحاطبكم بشأن البيانين الرئاسيين لمؤتمري القمة الاستثنائي السادس والعادي السابع للبلدان الأعضاء في الشراكة البوليفارية لشعوب أمريكا اللاتينية – معاهد التجارة بين الشعوب المعقودين في ماراكاي، فنزويلا في ٢٤حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر المرفق)، وفي كوتشا مبامبا، بوليفيا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر الوثيقة A/C.2/64/8).

ففي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن كلا البيانين اللذين وقعهما رؤساء دول ورؤساء حكومات البلدان الأعضاء في الشراكة يؤيدان المقترح المقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتعديل الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١ والفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة الفرعية ’٢‘ من المادة ٤٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، وهي المادة التي عدلت بموجب بروتوكول تعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (انظر E/2009/78، المرفق).

وقد أعاد رؤساء دول بلدان الشراكة تأكيد أن مطالبتهم باستعادة القيم التاريخية والثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بعادة مضغ ورقة نبات الكوكا، هو حق من الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب التي درجت عليها، ومن ثم فإن الإعلاء من قيمتها لما تنطوي عليه من

الرجاء إعادة استعمال الورق

خصائص مفيدة وتحمله من معان ثقافية متوارثة عبر الأجيال، هو قرار سيادي اتخذه شعب بوليفيا وحكومتها جدير بأن يؤيده المجتمع الدولي. وأيد الرؤساء في هذا السياق النداء الذي دعت فيه دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى شطب ورقة هذا النبات من القائمة ١ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، وحذف أي إشارة في الاتفاقية تحظر مضغها.

وفي هذا الصدد، وحيث إن بعثتنا الدبلوماسية سبق أن قدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة البيان الرئاسي لمؤتمر قمة الشراكة العادي السابع من خلال رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عممت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/C.2/64/8)، نرجو كذلك شاكرين تعميم البيان الرئاسي لمؤتمر قمة الشراكة الاستثنائي السادس تحت البند ٢٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي **فاليرو**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية بوليفيا لدى الأمم المتحدة

بيان مؤتمر القمة الاستثنائي السادس للبلدان الأعضاء في الشراكة البوليفارية لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب

المعقودة في ماراكاي، فنزويلا في ٢٤حزيران/يونيه ٢٠٠٩

نحن رؤساء دول ورؤساء حكومات البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية –معاهدة التجارة بين الشعوب، المجتمعين بمناسبة الذكرى السنوية الثمانية والثمانين بعد المائة لانتصار الوطنيين في معركة كارابوبو، نؤكد في إطار مؤتمر قمتنا الاستثنائي السادس المعقود في ماراكاي، ولاية أروغو، جمهورية فنزويلا البوليفارية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التزامنا بالمبادئ الواردة في البيان المشترك المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، الذي وقعه في ذلك الحين رئيسا جمهورية كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

نسلم بأن تعزيز البديل وتوطيده باعتباره شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية للدفاع عن استقلال البلدان الأعضاء فيه وسيادتها وحقها في تقرير المصير والهوية، وعن مصالح شعوب الجنوب وتطلعاتها لمواجهة محاولات الهيمنة السياسية والاقتصادية. ونسلّم كذلك بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه البديل بوصفه آلية اتحاد من نوع جديد يقوم على التضامن والتعاون والتكامل والعدل. ونؤكد الأهمية البالغة التي يتسم بها البديل في بناء عالم متعدد الأقطاب يسلم بضرورة مراعاة ما ورثته شعوبنا الأصلية من قيم اجتماعية وإنسانية.

نرحب بحماس كبير بانضمام جمهورية إكوادور إلى البديل، بعد أن كانت تشارك بالفعل في أعماله بصفة عضو مراقب، واعتبارا لضرورة الاشتراك سويا في نحت هويتنا وتحقيق نهضتنا التاريخية. ذلك أن الكفاح الذي خاضته إكوادور ضد أوجه عدم التكافؤ المحلية والعالمية والتضامن الذي أبدته حكومتها في عمليات تحقيق التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية، يساهم دون شك مساهمة كبيرة في توطيد البديل.

نرحب كذلك بانضمام شعبين آخرين شقيقين من منطقة البحر الكاريبي بالانضمام إلى البديل، وهما شعبا سان فينسنت وغرينادين، وأنتيغوا وبربودا، ونشير إلى الثقل الذي يعطيه انضمام هذين الشعبين العريقين للبديل، ونشدد على مساهمتيهما الأساسيتين في مشروع الاتحاد الوطني الكبير لشعوب أمريكا اللاتينية.

نرحب بحضور ممثلي حكومتي جمهورية باراغواي وغرينادا مؤتمر القمة الاستثنائي السادس للبديل بصفتي مدعوين.

نقرر تغيير اسم البديل إلى الشراكة البوليفارية – المعاهدة التجارية بين شعوب أمريكا اللاتينية باعتبار أن التطور والتعزيز السياسي اللذين شهدهما البديل يجعلان منه قوة حقيقية وفعلية.

إننا إذ نصمم على تنفيذ البرامج الاجتماعية بمزيد من التعمق في البلدان الأعضاء في الشراكة، نعلن إنشاء المجلس الاجتماعي للشراكة البوليفارية – المعاهدة التجارية بين شعوب أمريكا اللاتينية ونعهد إليه بمهمة متابعة وتفعيل البرامج الاجتماعية لفائدة شعوب بلداننا. وسيتألف المجلس من الوزراء المعنيين بمجالات كالتعليم والصحة والإسكان والعمل والتأمين الاجتماعي والمشاركة الشعبية وحقوق الأقليات أو فئات سكانية محددة.

نعلن التزامنا بإرساء منطقة للتكامل الاقتصادي على أساس مبادئ الشراكة، وبهدف تنسيق الجهود في المجال الاقتصادي. وفي هذا الصدد، نوعز إلى وزراء الصناعة والاقتصاد والمالية والتجارة والتخطيط والتنمية أن ينتظموا في مجلس وزاري للتكامل الاقتصادي للشراكة. ونؤكد اهتمامنا بالتخطيط والتبادل والاستثمار المنتج لسد احتياجات شعوبنا. وسيتم إنشاء هذا المجلس في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وسيعقد المجلس اجتماعات شهرية ويركز أعماله في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: التخطيط الاقتصادي، والتبادل والاستثمار المنتج وبرامج التعاون داخل الشراكة.

نحث لجان النظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات على مواصلة أعمالها وفقا للولاية التي أناطها بها رؤساء مؤتمر القمة الاستثنائي المعقود في كومانا في فنزويلا من خلال الاتفاق الإطاري الذي أنشئت بمقتضاه، وعلى تشكيل مجلس نقدي وغرفة مقاصة ووحدة لحساب مشترك وصندوق للعملات والتبادل التجاري. ونوعز إليها أن تعرض على هيئة التنسيق الدائمة تقارير دورية بشأن التقدم المحرز في إنجاز العمل. ونحث لجنة التجارة في النظام الإقليمي الموحد للتعويضات على تعميق الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى تنشيط التجارة بين بلداننا.

نصدر إلى الأفرقة العاملة التابعة للنظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات تعليمات واضحة من أجل أن يتم في مؤتمر القمة القادم للشراكة توقيع المعاهدة التأسيسية لهذا النظام. وندعو فورا المجلس الوزاري لمشروع الشراكة الوطني الكبير للمواد الغذائية إلى الانعقاد بغية العمل من أجل وضع الوثيقة التأسيسية للمشروع الوطني الكبير للمواد الغذائية، إضافة إلى وضع خطة عملها الفورية.

نقرر في إطار مشروع الشراكة الوطني الكبير للتعليم، بناء جامعة شعوب الشراكة لتكون شبكة لجامعات تلتزم بالشمول وإيجاد بدائل وحلول إنسانية، وعلمية، وتكنولوجية ومتنوعة من حيث المعارف تساهم في تطور الاتحاد الوطني الكبير ونموه. وستتمثل إحدى المهام الأساسية لهذه الجامعة في تدريب المهنيين والتقنيين والأخصائيين اللازمين لتشجيع المشاريع الوطنية الكبيرة وتعزيزها.

نوعز إلى المجلس الوزاري للشراكة أن ينشئ فريقا عاملا معنيا باعتماد وتقييم نظم التعليم العالي بغية الارتقاء بمستوى النظم الجامعية لبلداننا.

نوعز إلى المجلس الوزاري للشراكة أن ينشئ فريقا عاملا معنيا بموضوع القانون الدولي وتقرير المصير، واحترام السيادة وحقوق الإنسان، يكون الهدف منه، القيام في أجل أقصاه ستين يوما بعرض مقترح بإنشاء دائرة داخل الشراكة تعنى بالمواضيع المذكورة يعهد إليها بأداء المهمة ذات الصلة، على أن تتولى بوليفيا تنسيق أعماله، وستقدم هذه الدائرة تقاريرها إلى اللجنة السياسية من خلال الأمانة التنفيذية.

نقرر إنشاء مجلس الشراكة الوزاري للمرأة ليشكل منتدى يبرز ويفعّل دور المرأة في بلداننا بغية تأمين تعميم المنظور الجنساني في كل ما ينبثق عن الشراكة من مبادرات وصكوك لتحقيق التكامل.

نؤكد ضرورة أن تعقد جميع المجالس الوزارية المنشأة عن طريق هذا البيان اجتماعات شهرية.

نحيط علما بالجهود التي تبذلها مؤسسات إكوادور وفنزويلا للمضي قدما بتوجيه من بنك الشراكة في إجراء الدراسة الأولية وبناء على المبادرة التي اتخذتها الشراكة بشأن الحوالات، ونوعز إليها أن تواصل أعمالها لتحقيق هذا المشروع النموذجي القائم بين إكوادور وفنزويلا بغية تحقيق التنمية لفائدة أبناء المجتمعات المحلية الذين يرسلون ويتلقون حوالات.

تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن عزمها القيام في الأرياف بتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات خدمات الطب عن بعد والتعليم عن بعد والهاتف تناسب احتياجات كل بلد من البلدان الأعضاء في الشراكة، والاستفادة في ذلك من المنافع التكنولوجية للساتل سيمون بوليفار، ومن المنافع المستمدة مثلا من المبادرات المتعلقة بالمشاريع النموذجية الإنمائية في فنزويلا، وكل هذا بغرض تذليل العقبات التي تحول دون وصول أضعف الفئات السكانية في المنطقة إلى المعلومات والمعارف والتكنولوجيا.

نعرب عن تأييدنا مقترح باراغواي بالمضي قدما بثبات صوب تحقيق التكامل الإقليمي في مجال الطاقة وفي حرية الدول الكاملة في التصرف مواردها من الطاقة.

نلتزم بالترويج لنموذج يتيح للمجتمع اكتساب المعارف التي من شأنها أن تذلل العقبات التي تحول إنتاج السلع التي لا بد منها لتأمين البقاء كالمواد الغذائية والصحية. وفي هذا الصدد، نوعز إلى المجلس الوزاري للشراكة أن ينشئ في أجل أقصاه ٣٠ يوما فريقا عاملا تتولى فترويلا تنسيق أعماله يكون معنيا بتنقيح النظرية المتعلقة بالملكية الصناعية.

نوعز إلى الهيئة الدائمة للتنسيق واللجنة السياسية أن تجتمعا قبل مؤتمر القمة القادم للشراكة لمراجعة الاتفاقات المعلقة، والمرحلة التي قطعت في أعمال كل هيئة من الهيئات المنشأة، وولايتي مؤتمري القمة الاستثنائيين الخامس والسادس.

في إطار التقدم الفني المحرز في عملية توحيد شعوبنا في مجال التعليم، نؤيد الاتفاق المتعلق بإقرار ألقاب أو شهادات التعليم العالي. فهو اتفاق يمكن شبابنا الذين تابعوا وسيتابعون دراسات جامعية في بلدان أخرى من الشراكة في إطار برامج الشراكة للتعاون على سبيل التضامن، من العودة إلى بلدانهم الأصلية لممارسة مهنهم، والمساهمة بذلك في تغيير الظروف المعيشية لأبناء شعوبهم وتأمين كرامتهم.

نرحب بتوقيع الوثيقة التأسيسية للجنة الشراكة المعنية بإحياء ذكرى مرور قرنين على اندلاع ثورة استقلال بلدان أمريكا اللاتينية.

نرحب بمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثره في التنمية المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، نؤيد المضي قدما نحو إنجاز عملية تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو ما من شأنه أن يساعد في إجراء تشخيص صحيح للأزمة وجذورها وأثرها في البلدان النامية. ونسلم كذلك بأهمية أن يتم في هذا المجال تحديد مجموعة من الإجراءات القصيرة المدى للتخفيف من أثر الأزمة في البلدان النامية، واتخاذ تدابير على المدى الأطول تشمل إنشاء هيكل مالي جديد.

نؤكد أن معالجة هذه الأزمة لا يمكن أن تقصر على الجانب المالي باعتبارها نتجت عن تراكم مشاكل هيكلية وجهازية خطيرة، وإنما يجب معالجتها باعتبارها ليست مجرد فشل في توجيه السياسيات النقدية وتنظيم القطاع المالي.

نشير إلى أن الدعم المقدم من البلدان النامية إلى المصارف الكبيرة يزيد من تجمع رأس المال بين أيدي مجموعات صغيرة، وهو ما يزيد من صعوبة سيطرة الحكومات على هذا القطاع وتنظيمه. ونشير إلى مسؤولية صندوق النقد الدولي، الأداة القائمة في خدمة الولايات

المتحدة والمصارف المركزية لهذه البلدان في تغذية هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، ونؤكد انعدام فعالية الصندوق في التصدي لمواطن الضعف والآثار الناجمة عن الأزمة.

نعلن أن الأزمة مرتبطة أيضا بغياب آليات مناسبة لمراقبة إدارة الشركات الكبيرة وسياسة التنافس. لذا، نسلم بضرورة إعادة تنظيمها تنظيما أشد عمقا لا يقتصر على المجال المالي، وإنما يشمل كذلك مجال الاقتصاد الحقيقي.

في سياق الحاجة إلى هيكل إقليمي مالي جديد، ندعو إلى تصميم أدوات مالية مفيدة للاقتصاد الحقيقي تكبح ممارسات المضاربة وتنشئ بيئة مستقرة وآمنة لترسيخ منطقة التكامل الاقتصادي المتمثلة في شراكتنا.

نشدد على ضرورة أن ينطلق الحل الدائم والمستدام للأزمة الحالية من التسليم بضرورة الانتقال إلى نموذج إنمائي جديد يضع الإنسان في بؤرة الاهتمامات.

ندين التمييز ضد المهاجرين أيا كان شكله. فالهجرة ليست جريمة، بل هي حق من حقوق الإنسان. لذا، نطالب بإجراء إصلاح عاجل لسياسات الهجرة التي تطبقها حكومة الولايات المتحدة، بغية وقف عمليات الترحيل والمداهمات المكثفة وإتاحة لمّ شمل الأسر، وندعو إلى إزالة الجدار الذي يفصلنا عن بعضنا بعضا ويفرقنا، بدل أن يوحدنا. وفي هذا الصدد، نطالب بنسخ قانون التسوية الخاصة بالكوبيين وإلغاء سياسة ''الأرجل الجافة والأرجل المبتلة'' التي تكتسي طابعا تمييزيا وانتقائيا، والتي تتسبب في خسائر في الأرواح. كذلك، تشكل ''سرقة العقول'' ضربا آخر من ضروب السطو على الموارد البشرية المؤهلة الذي تمارسه البلدان الغنية.

نعيد تأكيد التزامنا بالتصدي للأثر الناشئ عن تغير المناخ، وذلك في إطار ما يجمعنا من مسؤوليات مشتركة ولكنها متمايزة. ونطالب تبعا لذلك بأن تمتثل البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها بتخفيض الانبعاثات وتعمق هذه الالتزامات، وتعترف بأنه يتعين عليها بحكم مسؤولياتها وواجباتها التاريخية إيجاد القدرة لدى البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ، وتسديد الديون المستحقة عليها جراء التكاليف الناشئة عن تغير المناخ، وذلك من خلال صندوق لتمويل أنشطة تحقيق القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا إلى بلداننا، بالإضافة إلى بلورة آليات تعوض البلدان عما تتكبده نظير المحافظة على غاباتها وحمايتها وحفظها، وتضع تحت تصرفها موارد مباشرة لتمويل تلك الأنشطة.

نرحب ونشيد مع الارتياح بتجربة حكومة إكوادور والنتائج القيمة التي أحرزتها في مساعيها من أجل تخفيض دينها التجاري حيث إنها خفضته بأكثر من ٩٠٠ ٢ مليون دولار

(حوالي ٣٠ في المائة من ديونها الخارجية العامة) انطلاقا من الإعلان عن عدم مشروعيته من خلال عملية تدقيق سيادية شملت هذا الدين برمته.

نؤيد تخصيص نسبة ٥٠ في المائة من التمويل غير القابل للاسترداد من التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع المواد الغذائية للشراكة (الشراكة-مبادرة النفط الكاريبي) في كل من سان كريتوبال ونيفيس، وسان فنسنت وغرينادين، وبليز، وجامايكا، وهندوراس، وغيانا، وسورينام ونيكاراغو، بما يصل إلى سبعة ملايين من دولارات الولايات المتحدة (٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) تأتي من الصندوق الخاص بتمويل ما سيتم إنشاؤه في المستقبل من مشاريع في شراكتنا تتعلق بالمواد الغذائية.

نرحب بالمكسب الهائل المتمثل في إعلان جمهورية نيكاراغوا أرضا خالية من الأمية، ونؤيد في هذا الصدد اعتزامنا تكثيف جهودنا من أجل إعلان الحيز المشمول بالشراكة أرضا خالية من الأمية، في أقرب أجل. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن ارتياحنا لخطط فترة ما بعد محو الأمية في بوليفيا التي شرع في وضعها في الآونة الأخيرة، وللدراسة التمهيدية التي أنجزت لتنفيذ خطة لمحو الأمية في دومينيكا.

نعلن عن استلامنا للتقرير المتعلق بالتقدم المحرز بشأن الوثيقة التأسيسية للمشروع الوطني الكبير للطاقة والنفط والغاز، الذي سيسمح إنشاؤه بمواصلة التقدم في تحقيق الأمن في مجال الطاقة في المنطقة. ونعيد كذلك تأكيد نقل قطاع ''بوياكا الأول'' من الشريط النفطي أورنوكو إلى المشروع الوطني الكبير للطاقة والنفط والغاز بغية إجراء دراسات لتحديد الكميات وتأكيد الاحتياطي.

نعلن، أنه في يوم ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ القادم وفي إطار الاحتفال بالذكري السنوية السادسة والعشرين بعد المائتين على ميلاد المحرر سيمون بوليفار، سيتم رسميا افتتاح طريق التحرير غوياكويل، كيويتو، إكوادور وبايلدورز وكومانا فنزويلا، فيما يشكل منتجا سياحيا للترفيه واستحضار الماضي باعتبارها هي ذات الطريق التي سلكها المحرر سيمون بوليفار والماريشال العظيم أنطونيو خوسيه ده سوكري. ويهدف هذا المشروع المتكامل الذي تتولى فنزويلا وإكوادور تنسيق مرحلته التجريبية إلى تحقيق التكامل تدريجيا مع البلدان الأخرى من أعضاء الشراكة.

نرحب باعتزام كوبا وفنزويلا القيام يوم الجمعة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بزيارة إلى هايتي لوضع حجر الأساس لمعمل لمعالجة الأرز، وببدء العمل في إطار اللجنة الثلاثية المشتركة بين هايتي وكوبا وفنزويلا بمشروع لتكثيف زراعة الأرز في سهل لارتبونيتي.

نرحب بالزيارة المعتزم أن يقوم بها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المقبل وفد من رجال الأعمال من دومينيكا وفنزويلا بهدف إقامة آليات للتعاون في الإنتاج الصناعي للكاسافا في هذا البلد الكاريبي.

نعرب عن رفضنا استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي سلاحا لتشويه المعلومات وزعزعة الاستقرار السياسي، ونشير إلى أن هذه الوسائل تقع عليها المهمة الصعبة، مهمة إنجاز تقديم هذه الخدمة العامة لجميع المواطنين بروح أخلاقية بعيدا عن أي مصالح مادية فئوية ضيقة.

نؤكد تأييدنا للثورة الإسلامية الإيرانية ومؤسسات جمهورية إيران الإسلامية وحكومة الرئيس أحمد نجاد، ونرفض التدخل الخارجي في شؤون هذا البلد الشقيق والصديق للشراكة وحملة الحط من شأنه.

نؤكد إدانتنا القاطعة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تضربه الولايات المتحدة على كوبا، ونعيد تأكيد مطالبتنا بإلغائه فورا دون شرط.

نشير إلى ما ينطوي عليه قرار الجمعية العامة التاسعة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية الذي تم اتخاذه في سان بدرو سولا، هندوراس، من قيمة تاريخية ومطلبية، حث إنه أبطل القرار السادس للاجتماع الاستشاري الثامن لوزراء خارجية هذه المنظمة التي طردت في عام ١٩٦٢كوبا ظلما ودون وجه حق من المنظومة الأمريكية للتكامل وجردتها من جميع حقوقها، ونسلم في الوقت ذاته بالدور الهام الذي تقوم به البلدان الأعضاء في الشراكة وإكوادور في هذا العمل الهام لإقامة العدل لفائدة شعوب أمريكا.

نعرب عن التزامنا بإنشاء منظمة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نقرر أن ندرج في جدول أعمال منظمة الدول الأمريكية إدانة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

نرحب بقرار بوليفيا وإكوادور رفض الاحتكام إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار، ونوعز إلى المجلس الوزاري للشراكة أن ينشئ فريقا عاملا يضع مقترحا بإنشاء محكمة إقليمية لحل المنازعات وعرض هذا المقترح على مؤتمر القمة المقبل للشراكة.

نؤكد من جديد حق كل ثقافة في الوجود والمحافظة على هويتها وممارساتها المتوارثة عن الأسلاف منذ آلاف السنين والملازمة لها. ونؤيد المطالبة بحفظ القيم التاريخية وبخاصة عادة مضغ ورق نبات الكولا الذي هو حق غير قابل للتصرف من حقوق الشعوب التي درجت على هذه العادة، وأن مضغ هذه الورقة يشكل بما تنطوي عليه من خصائص مفيدة

وتحمله من معان ثقافية متوارثة عن الأسلاف، قرارا سياديا لشعب بوليفيا وحكومتها، اللذين يستحقان تأييد المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نؤيد النداء الذي وجهته دولة بوليفيا المتعددة القوميات بسحب الورقة من القائمة ١ من اتفاقية عام ١٩٦١ للمخدرات، وإلغاء أي إشارة في تلك الاتفاقية تحظر مضغها.

نهنئ الحكومة المنبثقة عن ثورة المواطنين في جمهورية إكوادور التي ستتولى في آب/أغسطس رئاسة اتحاد بلدان أمريكا الجنوبية.

نعيد تأكيد القرار السيادي الذي اتخذته حكوماتنا بالتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، وللجرائم ذات الصلة، وذلك في إطار التعاون الدولي والتنسيق الإقليمي والثنائي. وفي هذا الصدد، نؤكد عزمنا على تشجيع الإجراءات الإقليمية المشتركة لمكافحة المخدرات والعمل داخل الشراكة وغيرها من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل اعتماد سياسات وخطط وإجراءات في مجال المخدرات والجرائم المرتبطة بها، والعمل دوما في ضوء مبادئ المسؤولية المشتركة واحترام سيادة الدول والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان. ونؤكد كذلك تصميمنا على العمل من أجل إنشاء مجلس أمريكا الجنوبية لمكافحة المخدرات، وذلك في سياق اتحاد دول أمريكا الجنوبية حيث إنه أمر يندرج ضمن الجهود الإقليمية التي تدعم الإجراءات الثنائية، وتسمح بإنشاء عملية تنسيق وتكامل لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

نعرب عن تأييدنا قيام جمهورية بوليفيا وفنزويلا بعقد مؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

نعلن بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة والثمانين بعد المائة لانتصار الوطنيين في معركة كارابوبو التي نالت بها فنزويلا استقلالها لأول مرة، تأييدنا لفنزويلا في التزامها الثابت بمواصلة شق طريقها نحو الاستقلال والاتحاد اللذين تنادي بهما شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

عن حكومة أنتيغوا وبربودا
(توقيع) ونستون بالدون سبنسر
رئيس الوزراء

عن حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات
(توقيع) ايفو موراليس
الرئيس

عن حكومة جمهورية كوبا
(توقيع) خوسيه رامون ماشادو فنتورا
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

عن حكومة كمنولث دومينيكا
(توقيع) روزفلت سكيريت
رئيس الوزراء

عن حكومة جمهورية إكوادور
(توقيع) رفائيل كوريا
الرئيس

عن حكومة جمهورية هندوراس
(توقيع) باتريسيا روداس
وزيرة الخارجية

عن حكومة نيكاراغوا
(توقيع) دانيال أورتيغا
الرئيس

عن حكومة سان فينسنت وغرينادين
(توقيع) رالف غونسالفس
رئيس الوزراء

عن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية
(توقيع) هوغو شافز فرياس
الرئيس